محضر الجلسة رقم 770

التاريخ: الثلاثاء 10 شعبان 1432 (12 يوليوز 2011)
الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.
التوقيت: ثلاثة وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة التاسع والثلاثون مساء.
جدول الأعمال: اختتام الدورة التشريعية الربيعية 2011

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين.

السيدتين الوزيرتين،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات الدستور، يختتم مجلس المستشارين اليوم دورته التشريعية الربيعية 2011، وهي مناسبة للوقوف على حصيلة عمل مجلسنا الموقر وإبراز المجهود الكبير الذي بذلته مختلف مكونات المجلس.

ولقد تزامن اختتام هذه الدورة مع حدث تاريخي متميز شد إليه أنظار الرأي العام الوطني وتابعه الرأي العام الدولي باهتمام منقطع النظير، ويتعلق الأمر بالدستور الجديد والمتقدم الذي صوت عليه الشعب المغربي بنعم في فاتح يوليوز الجاري، والذي يدشن لميلاد ملكية دستورية ديمقراطية برلمانية اجتماعية.

ولقد جاء هذا الحدث التاريخي كتتويج لمسار إصلاحي انطلق منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي، أسس لمرجعيته الخطاب الملكي السامي لـ 9 مارس الذي حدد مرتكزات الإصلاح العميق لدستور المملكة، وكذا خطاب 17 يونيو التاريخي والذين أعطيا الضوء الأخضر لأسابيع من النقاش الجاد والمسؤول والتشاور الواسع بين جميع مكونات الشعب المغربي من أحزاب سياسية ومركزيات نقابية ومجتمع مدني وهيئات شبابية أفضى إلى هندسة دستور جديد هو إنتاج تشارك واسع بين جميع الفاعلين وميثاق بين الملك والشعب سيمكن بلادنا من الالتحاق بركب نادي الدول الديمقراطية.

إن الدستور الجديد يعد تحديا جديدا يدعو مختلف الفاعلين إلى الانخراط، وأكثر من أي وقت مضى، في مسلسل تطوير البنيات الاستقبالية وتجديد مكوناتها لإفراز نخب مؤهلة وقادرة على تنزيل وأجرأة الدستور الجديد لرفع تحديات المستقبل الضاغطة وجعل المواطن المغربي يشعر فعلا بالتغيير المنشود.

وبهذه المناسبة، أود الإشادة بروح المواطنة والمسؤولية التي أبان عنها المواطنون والمواطنات الذين شاركوا بكثافة في هذه المحطة التاريخية وانتصروا لهذا المشروع الذي يفتح آمالا واعدة لمستقبل ملؤه التفاؤل والثقة في غد أفضل.

السيدتين الوزيرتين،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

لقد وجد هذا الورش التاريخي الواعد تجاوبا واسعا وترحيبا صريحا وقويا من مختلف الدول الرائدة في الديمقراطية والتي أشادت بأجواء الشفافية وروح المواطنة والمسؤولية التي طبعت هذا المسلسل، مؤكدين على أهمية إقدام بلادنا على صياغة دستور جديد يستجيب للمعايير الدولية في هذا الميدان في جو تشاركي تسوده روح المسؤولية واستشراف آفاق المستقبل.

إن هذه المناسبة تدعونا كذلك، إلى استحضار مسلسل الإصلاحات الكبرى والأوراش التنموية المفتوحة التي همت ومست مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والروحية والبيئية والتي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده والداعمة للديمقراطية بما توفره من آليات ووسائل لتحسين عيش المواطنين ومحاربة الفقر والإقصاء وإعطاء دفعة قوية للتنمية المستدامة.

ويدفعنا هذا الوضع الجديد إلى مضاعفة الجهود من أجل صيانة المكتسبات الوطنية والدفاع عن القضايا الوطنية والمصيرية لبلادنا.

لقد تزامن هذا الحدث التاريخي مع حصول البرلمان المغربي على وضع "شريك من أجل الديمقراطية" من لدن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بتاريخ 21 يونيو 2011، والذي يرفع من سقف مسؤولياتنا اتجاه شريك استراتيجي نتوفر لديه على وضع متقدم خصوصا ونحن البلد الوحيد في جنوب البحر الأبيض المتوسط الذي احتل هذه المكانة المتميزة.

السيدتين الوزيرتين،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

إن من شأن التحولات الديمقراطية العميقة التي نعيشها اليوم والتي كرسها الدستور الجديد،أن تساهم في تحصين وحدة بلادنا وتكريس جدية ومصداقية مقاربتنا لحل النزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية عبر اقتراح الحكم الذاتي الموسع الذي لقي تجاوبا واسعا من لدن مجلس الأمن ومن طرف الدول كذلك العظمى.

وفي نفس السياق، فإن بلادنا ما فتئت تحث الشقيقة الجزائر من أجل إعادة بناء الثقة بين البلدين وإعطاء دينامية جديدة لعلاقات التعاون الثنائية في أفق بناء الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي لمواجهة التحديات المستقبلية المشتركة والعنيدة.

وقبل استعراض حصيلة هذه الدورة، اغتنم هذه المناسبة لأنوه

بالجهود الحميدة المبذولة من قبل مختلف مكونات المجلس، من مكتب، ورؤساء الفرق، ورؤساء اللجن الدائمة، والأطر الإدارية من أجل تطوير الإنتاج التشريعي والرقابي والدبلوماسي وتلميع صورة مؤسستنا والرقي بأدائها.

السيدتين الوزيرتين،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة المستشارة المحترمة،

على مستوى التشريع، سجلت حصيلة دورة أبريل 2011 موافقة المجلس على 38 نصا تشريعيا مقابل موافقته على 20 نصا تشريعيا خلال دورة أبريل الماضية.

وبغض النظر عن الجانب العددي، فإن النصوص التشريعية الموافق عليها خلال هذه الدورة ذات أهمية بالغة من الناحية النوعية، حيث تندرج في إطار الاختيارات التي دأب المغرب بكل مؤسساته الدستورية على تكريسها والتي تهم المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية إلى جانب العلاقات الدولية.

ويأتي في مقدمة هذه النصوص التشريعية البالغة الأهمية، مشروع قانون رقم 12.11 يتعلق بتنظيم مراجعة استثنائية للوائح الانتخابية العامة ومشروع قانون رقم 15.11 يتعلق بالمعالجة المعلوماتية لضبط اللوائح الانتخابية العامة بعد مراجعتها بصفة استثنائية، و قد جاءا في سياق التدابير التمهيدية اللازمة لتنظيم الاستفتاء الشعبي حول مشروع الدستور الجديد للمملكة.

كما وافق المجلس على نصوص تشريعية أخرى لا تقل أهمية، ويتعلق الأمر بقانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات الذي يهدف إلى تحديد المبادئ والأهداف الأساسية لعمل الدولة في مجال الصحة وتنظيم المنظومة الصحية تلبية لحاجيات السكان في المجال الصحي وتكريسا لالتزامات بلادنا في إطار الاتفاقيات الدولية، كما وافق المجلس على مشروع قانون يتعلق بالنجاعة الطاقية الذي يهدف كذلك إلى حسن استعمال موارد الطاقة وتفادي التبذير والتخفيف من تكلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني.

وفي المجال الاجتماعي، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 19.10 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة الحسن الثاني للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بالقطاع العمومي للصحة يرمي إلى تقديم خدمات اجتماعية وترفيهية ورياضية بالنسبة للعاملين بمصالح وزارة الصحة والمؤسسات العمومية الموضوعة تحت وصايتها.

وفي المجال القضائي، وافق المجلس على مجموعة من النصوص التشريعية الهادفة إلى إصلاح القضاء مع إعطاء الأهمية للجانب الاجتماعي وذلك من خلال إحداث وتنظيم المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي العدل.

وفي إطار التداول التشريعي بين مجلسي البرلمان، وافق مجلس المستشارين على جملة من النصوص التشريعية في إطار قراءة ثانية همت نقل البضائع الخطرة عبر الطرق وبيع السمك بالجملة وتدابير الحماية التجارية والنظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية وغيرها من النصوص التشريعية المهمة.

كما وافق جلسنا على مشاريع قوانين يوافق بموجبها من حيث المبدأ على اتفاقيات وأنظمة أساسية وافقت عليها بلادنا تهم تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل والوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية وبروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية.

وبهدف المحافظة على الأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي، وافقتم الآن على مشروع قانون يتعلق بالأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي وبإحداث الوكالة المكلفة بمراقبتها والذي يهدف إلى وضع نظام قانوني للترخيص والمراقبة والتفتيش في المجالين المذكورين.

وفيما يتعلق بحصيلة الجلسات العمومية برسم هذه الدورة التي نتشرف بالإعلان عن نهايتها، فقد بلغ عددها 21 جلسة، في حين سجلت هذه الدورة نشاطا ملحوظا لعمل اللجن الدائمة التي بلغ عدد اجتماعاتها منذ بداية الدورة 44 اجتماعا، استغرق ما يفوق 118 ساعة من العمل.

وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي، عمل السادة والسيدات المستشارون عبر آلية الأسئلة الشفوية، على مساءلة أعضاء الحكومة ومتابعة ومواكبة مختلف القضايا والانشغالات التي تستأثر باهتمامات مختلف شرائح المجتمع في جميع المجالات وعلى كافة المستويات المحلية والجهوية والوطنية. وقد همت في محاورها قضايا تتعلق بالموسم الفلاحي مثلا، وإضراب رجال التعليم، والإعلام العمومي، وتقييم اتفاقيات التبادل الحر، والاستعدادات الحكومية لاستقبال أفراد الجالية المغربية المقيمة في الخارج في ظروف جيدة، وحصيلة تطبيق مدونة السير، وإضراب موظفي المحافظات العقارية.

وفي هذا الإطار، بلغ عدد الأسئلة الشفهية المطروحة خلال هذه الدورة253 سؤالا أجابت الحكومة عن 232سؤالا، في حين بلغ عدد الأسئلة الكتابية المطروحة 41، أجابت الحكومة عن 38 سؤالا.

وتفعيلا لدوره الرقابي وبمبادرة من جميع الفرق، تم تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول مكتب التسويق والتصدير الذي أثيرت في شأنه العديد من الأسئلة المتعلقة بتسييره وأدائه، والتي تمت إثارتها بمناسبة تقديم مشروع قانون يتعلق بتحويل المكتب إلى شركة مساهمة وتستمر الآن هذه اللجنة في أشغالها.

وفي مجال العلاقات الخارجية، فقد كانت حصيلة المجلس متميزة على مستوى أنشطته الخارجية. وهكذا استقبلت رئاسة المجلس مجموعة من الوفود الشقيقة والصديقة منها:

رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية، ورئيس مجلس الشيوخ البلجيكي، ونائب رئيس مجلس النواب الشيلي، والأمين العام لحزب الاتحاد من أجل حركة شعبية بفرنسا، ووفد برلماني كولومبي، ووفد برلماني فرنكوفوني ونائب عن حزب العمال بمجلس الشيوخ البرازيلي، والكاتب العام للغرفة العليا ببرلمان جمهورية ألمانيا الإتحادية، ورئيس إدارة مسلمي القوقاز، ووفد صحفي من جمهورية روسيا الفيدرالية، ووفد يضم سيدات أعمال مغربيات ورجال أعمال كنديين من كيبيك، ورئيس مجموعة برلمانات دول أمريكا والكاريبي بالإتحاد البرلماني الدولي، ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية البولونية.

كما استقبلت الرئاسة سفراء العديد من الدول الصديقة والشقيقة منها مثلا السنغال وباكستان ومالي والجزائر الشقيقة.

أما في ما يخص مساهمة المجلس في لقاءات الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والدولية، فقد تميزت هذه الدورة بمشاركة العديد من الوفود في مختلف أنشطة هذه المنظمات، والتي همت: الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، والاتحاد البرلماني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للإسكان.

زيادة على، طبعا، مشاركة المجلس في اللجنة المشتركة المغربية-الأوربية، إضافة إلى مشاركة وفدين هامين يضمان رئيس مجلسكم الموقر، في أشغال المنتدى البرلماني المنعقد على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الرابع حول الدول الأقل تقدما باسطنبول بتركيا، وأشغال المرحلة الثالثة من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوربا بستراسبورغ.

وفي إطار انفتاح المجلس على محيطه الخارجي، استقبل مجلسنا 478 زائرا من بينهم طلبة وباحثين أكاديميين مغاربة وأجانب وممثلي هيئات مهنية وجمعيات ومنتديات شبابية ومدنية...

وعلى مستوى الشؤون الإدارية، واصل المجلس اهتمامه بمختلف الأوراش الإصلاحية التي تهم تطوير هياكله لتستجيب لحاجيات المجلس. وقد صدر بالجريدة الرسمية منظام المجلس لأول مرة وسيعطي دفعة قوية لإدارة المجلس للعمل في جو تسوده الشفافية وتوضيح المسار الإداري للأطر العاملة في هذا المجلس.

وفي نفس السياق، تم سن مقترح قانون خاص بالنظام الأساسي لموظفي مجلس المستشارين يوجد الآن تحت الدرس لدى اللجنة المختصة.

ويسعدني بعد استعراض حصيلة هذه الدورة، أن أتوجه من جديد بالشكر الجزيل إلى السيد الوزير الأول المحترم على تعاونه مع مجلسنا وإلى السادة أعضاء الحكومة كذلك لتعاونهم مع هذا المجلس وإلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان خصوصا الذي مافتئ يقوم بمجهودات كبيرة ومحمودة لمواكبة تطور أداء مجلسنا الموقر.

كما يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السادة المستشارين المحترمين، أعضاء مكتب المجلس، منوها بجهودهم وإخلاصهم والتزامهم وحرصهم على تدبير شؤون مجلس المستشارين في أجواء تطبعها المسؤولية وروح الانسجام والتكامل ونكران الذات.

والشكر كذلك موصول إلى السادة المستشارين المحترمين والمستشارات المحترمات، رؤساء الفرق ورؤساء اللجن الدائمة على دورهم الحيوي وحضورهم المستمر وما يتحلون به من صبر وانضباط، وهو ما جعل المجلس يحتل موقعا متقدما داخل مشهدنا السياسي.

وبنفس المناسبة، يسعدني أن أتقدم بتحيات التقدير والتنويه إلى جميع أطر وموظفي مجلس المستشارين، بمختلف درجاتهم ومواقعهم، على ما يقومون به من جهد والتزام وتفاني في أداء مهامهم لتطوير مؤسستهم المحترمة ومواكبة عمل اللجن والفرق والمكتب والرئاسة، في جو تسوده روح المسؤولية.

ونفس الشكر لمختلف وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة على ما تقوم به من عمل جاد وجبار في مواكبة أشغالنا وفي تقريب صورة وأنشطة المجلس الموقر إلى الرأي العام الوطني ومن خلاله إلى الرأي العام الدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وإذا سمحتم أعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم أمين المجلس لقراءة البرقية المرفوعة إلى السدة العالية بالله.

والسلام عليكم ورحمة الله.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

برقية مرفوعة إلى حضرة السدة العالية بالله

جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده

بمناسبة اختتام أشغال دورة أبريل لمجلس المستشارين 2011

نصره سيدي أعزك الله،

يتشرف خديمكم الوفي رئيس مجلس المستشارين، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بأن يرفع إلى السدة العالية بالله أسمى آيات التقدير مقرونة بأخلص عبارات الشكر والتبريك، داعين الله عز وجل أن يديم عليكم موفور الصحة والسعادة واليمن والبركات، بمناسبة اختتام أشغال دورة أبريل 2011 التي تصادف الذكرى الثانية عشر لتربع جلالتكم على عرش أسلافكم الميامين.

لقد سجل مجلس المستشارين، يامولاي، بفضل توجيهاتكم النيرة والسديدة، خلال دورته الربيعية حصيلة متميزة همت المجال التشريعي والرقابي والدبلوماسي.

فعلى المستوى التشريعي، واكب المجلس **يا مولاي،** بفضل مبادرات فعالة تشريعية ورقابية بتعاون مع الجهاز التنفيذي، مسلسل الإصلاحات الكبرى والأوراش التنموية التي تشهدها بلادنا تحت قيادة جلالتكم الرشيدة.

وهكذا، فقد تم التداول والمصادقة على 38 نصا تشريعيا يهم مجالات مختلفة، كما بلغ عدد الأسئلة الشفهية المطروحة خلال هذه الدورة 253 سؤالا، و41 سؤالا كتابيا.

وعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية، تميز عمل أعضاء المجلس بالجدية وروح المسؤولية في أدائهم الدبلوماسي من خلال المشاركة الفعالة في مختلف الملتقيات البرلمانية الدولية وتدعيم العلاقات الثنائية مع الدول الصديقة والشقيقة واستضافة عدة وفود أجنبية وشخصيات سياسية بارزة تم معها التشاور في القضايا المصيرية لبلادنا ومستقبل العلاقات البين برلمانية كرافد أساسي للدبلوماسية المغربية بصفة عامة.

حفظكم الله يا مولاي، بما حفظ به الذكر الحكيم وأدام على جلالتكم نعم الصحة والعافية وحقق في عهد جلالتكم ما ترجونه لمملكتكم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب الأمير الجليل مولاي الحسن، وشقيقته الأميرة الجليلة للاخديجة وصنوكم الجليل الأمير المولى رشيد وباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

إنه سميع مجيب، والسلام على المقام العالي بالله ورحمته وتعالى وبركاته.

وحرر بالرباط يوم الثلاثاء 10 شعبان 1432 الموافق ل 12 يوليوز 2011.

خديم الأعتاب الشريفة

الدكتور محمد الشيخ بيد الله

رئيس مجلس المستشارين

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس المجلس:

شكرا **ورفعت الجلسة.**